ISSN = 2073-6614 pp:126- 154 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

Morphological Reasoning of Verbs in the book "Sharih Altassreef" by Al-Thmannini

التعليل الصرفي للأفعال في كتاب شرح التصريف للثمانيني

Assist Prof. Dr. Osama Mohammed Ahmed Hameed Mheidi Salih

ed.osama.mohammed@uoanbar.edu.iq Ahm20h2002@uoanbar.edu.iq

University of Anbar\ College of Education for Humanities

أ. م. د. أسامة محمد سويلم أحمد حميد مهيدي صالح

كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة الانبار

Received : 15- 6 202-2 Accepted : 13-9-2022 published :30-9-2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177690

Abstract

Morphological reasoning explanation has gained great importance in linguistics، because it is a fundamental pillar in linguistic studies as it shows how the reasoning explanations are formulated with considering their consequences. From this point of view، I considered studying morphological explanation in the book of the Thamnini for morphological reasoning explanation, being one of the important advanced books in this specification. This study aims to select important issues of morphological explanation in the book of explaining morphological reasoning and understanding them. Then the researcher gave the explanations of the scientists who came before Al Thamanini and who were after by indicating the extent to which his explanations agree with their explanations, and whether he disagreed with his master (sheikh) Ibn Jinni . The researcher agreed or disagreed with an opinion to give a summary that follows every issue.

الملخص

اكتسب التعليل الصرفيّ أهمية كبيرة في علوم اللغة ؛ لأنه ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها الدراسات اللغوية إذ إنه يبين كيفية صياغة العلل وما آلَت إليه؛ ولصعوبة هذا العلم ووعورة مسلكه احتاج إلى التعليل أكثر من غيره من العلوم.

ومن هذا المنطلق رأيت أن أدرس التعليل الصرفي في كتاب شرح التصريف للثمانيني إذ إنه من الكتب الصرفية المتقدمة المهمة، وتهدف هذه الدراسة إلى انتقاء مسائل مهمة من مسائل التعليل الصرفيّ في كتاب شرح التصريف وفهما وشرحها وتبيين الغامض منها ثم بعد ذلك إيراد تعليلات العلماء الذين تقدموا الثمانيني والذين تأخروا عنه وبيان مدى موافقة تعليلاته تعليلاتهم وهل خالف الثمانيني شيخه ابن جنّي، ثم بعد ذلك يرجح الباحث رأيا من الآراء أو لا يرجح وبعد هذا نذكر خلاصة تتذيل كل مسألة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

فإن اللغة العربية من أهم اللغات وأسماها وأعلاها مرتبة، مكتسية هذا الشرف كونها اللغة التي نزل بها خير كتب الله السماوية وخاتمها ألا وهو القران الكريم.

ومن يعرف هذه اللغة وتبحر بها يعرف حقًا مكانة علمي النحو والصرف وأهميتهما في بناء نصوص هذه اللغة فالصرف أم العلوم والنحو أبوها كما قال بعض العلماء [1].

وقع اختياري لأدرس موضوع التعليل الصرفيّ لما له من أهمية كبيرة في بيان الأسباب وكيفية صياغتها وقد ارشدني الدكتور أسامة محمد أستاذي إلى كتاب شرح التصريف للثمانيني فبدأت دراستي لتعليلات هذا الكتاب، و يدرس هذا البحث التعليل الصرفيّ في كتاب الثمانيني وموافقته مع تعليلات القدماء أو مخالفتها، وقد قسمت هذا البحث على ست مسائل وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: (حركة أحرف المضارعة) وفيها تحدثت عن تفصيل العلماء في حركة أحرف المضارعة ولغات العرب فيها، والمسألة الثانية: (الميزان الصرفي) و(علة اختيار فعل للوزن)

(1) ينظر : مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح : 3 .

فتحدثت فيها عن الميزان الصرفي وأهميته في الصرف ولِمَ اختار العلماء هذا الوزن، والمسألة الثالثة: (إبدال الواو والياء تاءً في أول الفعل) فتحدثت فيها عن الإبدال والمواضع التي يبدل فيها حرف التاء، والمسألة الرابعة: (تصحيح الواو والياء في (حَوِلَ) و (صَيدَ) و (عَورَ)) فتحدثت فيها عن علة بقاء الواو والياء على حالهما من غير إعلال مع وجود سبب الإعلال، والمسألة الخامسة: (حذف الفاء من مضارع (وعد، وزن) وأشباههما) فتحدثت فيها عن الحذف وصوره و العلة من حذف الفاء من مضارع هذه الأفعال، والمسألة السادسة: (حذف الهمزة من مضارع (أكرم) وشبهه) فتحدثت فيها عن العلة من حذف الهمزة من مضارع أكرم .

المسألة الأولى: حركة أحرف المضارعة:

إن المضارعة في اللغة: هي المشابهة، قال ابن فارس: " فأما المضارعة فهي المشابهة بين الشيئين، قال بعض أهل العلم: اشتقاق ذلك من الضرع، كأنما ارتضعا من ضرع واحد" [(1)]، وأحرف المضارعة أربعة هي الهمزة والنون والياء والتاء، ويجمعها قولك: أنيت أو نأيت، وهي أحرف زيدت على الفعل الماضي ليصير مستقبلًا، " فإن قلت: لِمَ لمْ ينقصوا من الماضي ليبنوا المستقبل ؟ قيل: لأنه بالنقصان يصير أقل من القدر الصالح، لذلك صار بالزيادة لا بالنقصان"[(2)].

وإن قلت: لم زيدت هذه الحروف في أوله دون الآخر مع أن الأصل في الزيادة تكون في الاخر؛ لأنه محل التغيير ؟ قالوا: لأنك لو زدتها بالآخر فلا تخلو بالتشابه بأحد الأمور الأربعة الآتية:

1. إذا قدرت زيادة الهمزة فيلتبس بصورة تثنية الماضي (ضَرَبَا)
2. وإن قدرت زيادة النون فيلتبس بالجمع المؤنث (ضَرَبْنَ)
3. وإن قدرت زيادة التاء فيلتبس بالماضي المخاطب (ضَرَبْتَ) [(3)].
4. أما تقدير زيادة الياء فلا يلتبس إلا أنه لم يزد طردًا للباب، قلت: بل يلتبس بصورة المصدر المضاف إلى ياء المتكلم[(4)].

وللعرب خمس لهجات في حركة أحرف المضارعة وهي على النحو الآتي:

---

(1) مقاييس اللغة: [ضرع] 396/3.

(2) مراح الأرواح: 213.

(3) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 143/1.

(4) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 143/1.

اللهجة الأولى: إذا كان الماضي على (فَعِل) أو في أوله ألف وصل فالعرب فيه على خلاف وأفصح اللغات فيه الفتح، وهي لغة أهل الحجاز فيقولون: عَلِمَ يَعْلَم، واستَخْرَجَ يَسْتَخرِج [1]، وقد حكم على هذه اللغة بالفصاحة ؛ لأن القران نزل بها ؛ ولأن أشهر القراء قرؤوا بها.

اللهجة الثانية: العرب تفتح حروف المضارعة بغير خلاف إذا كان الفعل ثلاثيا من غير (فَعُل)، نحو: صَعُب – يَصْعُب[2].

اللهجة الثالثة: قوم من العرب يكسرون حروف المضارعة بما فيها الياء ويقولون أنا إعلمُ، وأنت تِعلمُ وهو يِعلمُ، ونحن نِعلم، سواء أكان الفعل على زنة (فَعِل) أم كان صحيحًا أم مثالًا واويًا[3].

اللهجة الرابعة: بنو أسد يكسرون الياء في الفعل المثال الواوي الذي ماضيه على (فَعِل) مثل (وَجِل)، (يِوْجَل) لكنهم لا يكسرون الياء في الصحيح[4].

اللهجة الخامسة: أما بعض العرب من غير الحجازيين فيكسرون أحرف المضارعة كلها إلا الياء[5].

والعلة في الخروج عن الأصل أن بعضًا من العرب يكسرون أحرف المضارعة كلها إلا الياء فيقولون: أنا إِعلمُ، وأنت تِعلمُ، ونحن نِعلمُ، وهو يَعلمُ بفتح الياء، وقد علل الثمانيني ذلك بقوله: "لأنهم يستثقلون الكسرة في الياء "[6].

وهو ظاهر قول سيبويه إذ قال: " وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء، حيث لم يخافوا انتقاض معنى فيحتمل ذلك، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك "[7].

ومعنى ذلك أن الذين يكسرون حروف المضارعة ويقولون أنا إعلمُ، ونحن نِعلمُ، وأنت تِعلمُ، لا يقولون هو يِعلم بكسر الياء ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة على الياء وليس الداعي من عدم كسرها إجراء

---

(5) ينظر: الكتاب: 11/4 ومجالس ثعلب: 81 والأمالي الشجرية: 1113.

2() ينظر: شرح التصريف: 195.

3() ينظر: البحر المحيط: 282/9.

4() ينظر: الصحاح في اللغة: [وجل]: 118/5.

5() ينظر: الكتاب: 110/4 والأمالي الشجرية: 113/1 وشرح الشافية للرضي: 141/1.

6() شرح التصريف: 197.

7() الكتاب: 111/4.

تغيير في المعنى أو في اللفظ وإنما للاستثقال فقط[1].

وجاء في شرح التسهيل أن غير الحجازيين يكسرون أحرف المضارعة غير الياء فقال:" وقد قرأ يحيى قال تعالى: **((يَألَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ))** [النساء: 104] [2]، بكسر الياء والتاء وكسر الياء غريب[3].

وجاء في شرح الشافية ما يؤيد هذا الرأي أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجيزون كسر حروف المضارعة فيقولون إعلم و يِعلم و نِعلم، و تِعلم، وإنما كسروا حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي (عَلِم) ولم يكسروا الفاء لأنه في المضارعة ساكنٌ (يَعْلم) ولم يكسروا العين لئلا يلتبس يَفْعَل المفتوح بيفعِل المكسور، فلم يبقَ إلا كسر حروف المضارعة وإنّما لم يكسروا الياء كباقي حروف المضارعة؛ لأنهم يستثقلون الكسرة على الياء[4].

وهو ما ذهب إليه ابن مسعود في مراح الأرواح من أن أحرف المضارعة تكسر في بعض اللهجات إذا كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة، تقول: نِعلم وإِعلم تِعلم ويِعلم، فقال:" وفي بعض اللغات لا تكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الضعيف "[5].

مع أن الكسرة تجانس الياء فقد شكلت ثقلًا عليها وذلك راجع إلى تتابع الكسرات لأن الياء كما هو معروف مركبة من كسرتين، والكسرة التي توضع على الياء فيستثقلون ثلاث كسرات وهو ما تستثقله العرب ، وهذا ما أوضحه ابن مسعود في باب الافتعال إذ يرى أن اتّسر أصله: ايتسر فجعل الياء تاء فرارا عن توالي الكسرات ثم أدغمت التاء بالتاء فصارت اتّسر؛ لأن الياء مركبة من كسرتين والهمزة قبل الياء مكسورة فتتوالى الكسرات وهو ما تفرُّ منه العرب [6].

أما إذا كان الفعل في أوله واو نحو: وَجِل يَوْجَل فاختلف أهل الكسر فيه ففريق يكسر حروف

1() ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 487/4.

2() بكسر الياء (يِئلمون) وبكسر التاء (تِئلمون)، ينظر: البحر المحيط: 3/ 343، والدر المصون:423/2، و معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب/ 147/2.

3() شرح التسهيل لابن مالك: 448/3.

4() ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:/141.

5() مراح الأرواح: 52.

6() ينظر: مراح الأرواح: 96.

المضارعة وهو ما سيقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيقولون يِيْجل ونِيْجل[1]، وهي لغة بني أسد[2].

وفريق ممن يكسر الهمزة والنون والتاء يقلبون من الواو ألفًا فيقولون: هو ياجل، وهذا قلب على غير قياس لأن الواو الساكنة لا تقلب ألفا وهم يقلبونها مع جميع أحرف المضارعة ويفتحون لها كل أحرف المضارعة بما فيها الياء يقولون أنا آجَلُ ونحن ناجلُ وهو يَاجُل، وقد علل الثمانيني ذلك فقال: "لأنهم يفرّون من ثقل الواو إلى خفة الألف "[3]، وهي لهجة بني عامر[4]، أي أنهم يقولون في أوجل و نَوْجل ويَوجل: أنا آجل ونحن ناجل يفرون من الواو الثقيل إلى الألف الخفيف، والعرب تبحث عن الخفة دائمًا، وسبب قوله قلب على غير قياس هو أن الواو ساكن والقاعدة تقول الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا والواو هنا ساكن فلا تنطبق عليها القاعدة لذا قال على خلاف القياس، وهو ما ذهب إليه سيبويه إذ يرى أن بعض العرب تقلب الواو ألفًا فيقولون ياجل في يَوجل كراهية الواو مع الياء[5]، وبه قال ابن جني وابن عصفور[6].

ويرى أبو البركات الأنباري: ياجل من يَوْجل فقلبت الواو ألفًا لمكانة الفتحة قبلها، وقال: فرارًا من اجتماع الياء والواو إلى الالف[7].

إذن: فرارًا من اجتماع الواو والياء وهو مذهب سيبويه، واختاروا الألف؛ لانفتاح حرف المضارعة وهو مناسب لها.

1() ينظر: شرح التصريف 197.

2() ينظر: الصحاح [وجل] 118/5، المخصص: 217/14، واللسان [وجل]: 722/11، والتاج [وجل]: 153/8.

3() شرح التصريف: 198.

4() ينظر: الكتاب: 182/4، والأصول: 365/3، والمنصف: 202/1، واللهجات العربية في التراث: 288.

5() ينظر: الكتاب: 111/4.

6() ينظر: المنصف: 202/1، و الممتع الكبير في التصريف: 283.

7() ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 784/2. رقم المسألة [112] .

المسألة الثانية: الميزان الصرفي وعلة اختيار (فعل) للوزن:

الميزان " من الوزن، وأصله مِوْزان بكسر الميم وسكون الواو، فاستثقل ذلك فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ميزان " [1].

والميزان اسم آلة من (وَزَنَ) وهو آلة توزن بها الأشياء لمعرفة مقدارها من الثقل، وهو رمز العدل[2].

أما الميزان الصرفي: فهو مقياس وضعه العلماء لمعرفة أصول بنية الكلمة وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وما طرأ عليها من حذف وإعلال بأخصر عبارة وأوجز لفظ [3].

ولمّا كانت أكثر الكلمات العربية ثلاثية جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف: الفاء للحرف الأول، والعين للحرف الثاني، واللام للحرف الثالث.

ولو كان الميزان رباعيًا أو خماسيًا ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين والزيادة أسهل.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فإما أن تكون من المجرد أو من المزيد، فالمجرد إن كان ثلاثيًا يوزن بوضع الفاء من (فَعَلَ)، موضع الحرف الأول منه، والعين موضع الثاني، واللام موضع الثالث، نحو شَرِبَ – فَعِلَ.

وإذا كان المجرد رباعيًا فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي نحو: بَعْثَرَ – فَعْلَلَ.

أما المزيد فإما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة في قولك (هويتُ السمان) فإن كان بالتكرير ضُعِّف المكرر في الميزان نحو: هَذَّب– فَعَّلَ.

وإن كانت الزيادة باشتمال حرف زائد وُضع في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها نحو: أحْسَنَ – أفْعَلَ، واسْتَخْرَج – اسْتَفْعَل[4].

---

(1) الكناش في علمي النحو والصرف: 358/1.

(2) ينظر: المعجم الوسيط [وَزَنَ]: 1030/2.

(3) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 210/2، وشرح الشافية للرضي: 10/1.

(4) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 211/2 و شرح التصريف الملوكي لابن يعيش: 111 – 116 و شرح الشافية للرضي: 10/1 – 17 و شذا العرف في فن الصرف: 14 – 17 و المستقصى في علم التصري: 1/ 47 – 65.

العلة من اختيار (فعل) للوزن

بدأ علماء العربية بوزن الكلمات من الفعل الثلاثي المجرد الماضي على (فَعَلَ) وإنما اختاروا الفعل الثلاثي لأن أكثر الأفعال العربية ثلاثية [1]

أما علة تخصيص (فعل) للوزن فقد قال الثمانيني: " فإنما اختاروا هذه الحروف الثلاثة لوزن الأصل لأنهم لم يمكن أن يجمعوا الحروف كلها فاختاروا لها ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب، حرف من الشفة وحرف من الفم وحرف من الحلق، فاختاروا الفاء لأنها من أطراف الأسنان العليا وباطن الشفة السفلى، واختاروا العين من حروف الحلق، واللام من حروف الفم، فتمّ لهم الوزن بهذه الحروف الثلاثة ونابت عن جميع حروف المعجم" [2].

فعلةُ اختيار الفاء والعين واللام للوزن عند الثمانيني هي اختيار ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب: الشفة والفم والحلق، فالفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من الفم، وهو رأي سيبويه من أن حروف العربية ترجع إلى ثلاثة مخارج رئيسية هي الشفة والحلق واللسان فأرادوا أن يجعلوا حروفه من المخارج الثلاثة الرئيسة [3].

وقال ابن عصفور: " فإن قيل ولمَ كنّوا عن الأصول بالفاء والعين واللام ؟ فالجواب: إن الذي حملهم على ذلك إن حروف (الفعل) أصول فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول، فإن قيل: فهلّا كنّوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول كضرب مثلًا...، ؟ فالجواب: إنهم لما أرادوا أن يكنَوا عن الأصول كنَوا بما من عادة العرب أن تكني به وهو (الفعل) ألا ترى أن القائل يقول لك: هل ضربتَ زيدًا ؟ فتقول: فعلت، وتكني قولك فعلت عن الضرب"[4].

وقد أضاف ابن إياز تعليلًا آخر فقال: " فإن قيل: لِمَ خصَّ الميزان الأحرف الثلاثة دون غيرها ؟ فالجواب أنَّهم لما أرادوا أن يصوغوا مثالًا يكون كالميزان لمعرفة الأصل من الزائد جعلوا لذلك لفظ الفعل لعمومه وشموله كل فعلٍ علاجًا كان أو غير علاج، غريزةٍ كان أو غير غريزة، **قال تعالى:**

---

(1) ينظر: المنصف: 31/1 – 32، والمستقصى في علم التصريف: 47/1.

(2) شرح التصريف: 223.

(3) ينظر: الكتاب: 433/4، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 880.

(4) الممتع الكبير في التصريف: 206.

((لَا يُسْئَل عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئلُونَ)) [الأنبياء: 23]، فهو أعم ما يعبر به عن الافعال فوزنوا به لعمومه"[1]. وقد جاء في شرح الشافية ما يوافق تعليل ابن إياز من أن علة اختيار (فعل) للوزن هو لعمومه وشموله كل لفظ وفعل، فالضرب فعل وكذا النوم والقتل [2].

والخلاصة مما تقدم فالثمانيني قال بقول سيبويه وهو اختلاف أماكن أحرف فعل، وأنها هي الرئيسة، أما وابن عصفور والرضي وابن إياز فيرون علَّة الاختيار لعمومه كل فعل، وكلاهما حسن ويمكن القول بهما والجمع بينهما إذ لا تعارض بينهما.

المسألة الثالثة: إبدال الواو والياء تاءً في أول الفعل:

البدل: هو إقامة حرف مقام حرف آخر، وهو نوعان: الأول: أن يقع بين حرفين صحيحين، ويسمى إبدالًا، والآخر: أن يقع في الهمزة وفي حرف من حروف العلة ويسمى إعلالًا.

ومما تقدم فالإبدال أعم، والإعلال أخص[3].

قال ابن جني: " والبدل أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورةً أو استحسانًا وصنعة " [4].

والإبدال الصرفي هو الإبدال اللازم الضروري القياسي المطرد، وحروفه غير متفق عليها عند العلماء فمنهم مَن قال: إنها خمسة عشر حرفًا جميعها في: استنجده يوم صال نط [5].

وهناك مَن جعلها أربعة عشر حرفًا في: أنصت يوم جد طاه زل [6]، وآخرون يعدونها اثني عشر حرفًا جمعت في قولهم: طال يوم انجدته [7].

أما ابن مالك فقد عدَّها تسعة أحرف فقط في قولهم: " طويت دائمًا " [8]، ووافقه السيوطي[1]،

---

(1) شرح التعريف بضروري التصريف: 560.

(2) ينظر: شرح الشافية للرضي 1، 13.

(3) ينظر: المستقصى في علم التصريف: 2/ 1067.

(4) سر صناعة الإعراب: 69/1.

(5) ينظر: شرح المفصل: 347/5.

(6) ينظر: شرح الشافية للرضي: 197/3.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 125/1.

(8) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 300.

وفي الألفية تسعة أحرف ؛ لأن الحروف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا هي تسعة جمعت في قولهم: " هدأت موطيا "، وأما غير هذه الأحرف فإنَّ إبدالها من غيرها شاذ أو قليل[2].

فإذا أردنا بناء (افتعل) ممّا فاؤه واو أو ياء نحو (وَعَدَ) و (وَزَنَ) و (يَمَنَ) و (يَسَرَ) فللعرب فيه مذهبان:

أهل الحجاز وهو الأقل، ومذهب بني تميم وهو أقوى وأكثر.

فأما أهل الحجاز فإنّهم يتبعون الياء والواو حركة ما قبلها فيجعلونهما مع الكسرة ياءً ومع الضمة واوًا ومع الفتحة ألفًا، فيقولون (ايْتَزَنَ) (يَاتَزِن) (ايْتِزَانًا) و (ايْتَعَدَ) (ياتَعِدُ) (ايتِعَادًا) ويقولن في الفاعل مُوْتَعِد، و مُوْتَزِن، واسم المفعول مُوْتَعَد و مُوتَزَن، وفي ذوات الياء (يَمَنَ) و (يَسَرَ) (ايْتَمَنَ) و (ايْتَسَرَ)... واسم الفاعل مُوْتَمِن، و مُوْتَسِر،"[3] ويرى الثمانيني أن هذا المذهب قليل كما أشرت إليه، وذكر السبب في ذلك قائلًا: " لأن الياء والواو لا يثبتان على أصل واحد"[4]

وإلى هذا ذهب ابن يعيش وابن عصفور والشاطبي "[5].

ومعنى قول الثمانيني إن قومًا من الحجاز لا يبدلون الواو والياء تاءً في باب الافتعال إذا كان الفعل مثالًا واويًا أو يائيًا بل يتبعون الياء والواو حركة ما قبلها: (وَزَنَ) يقولون (ايْتَزَنَ) ويقولون (ياتَزِن)، وفي (يسر) (ايْتَسَرَ) (ياتَسِرُ) (ايْتِسَارًا) و (مُوتَسِر)، ويرى الثمانيني أن هذه اللغة قليلة؛ لأن الواو والياء لا يثبتان على أصل.

أما بنو تميم فيقلبون الواو والياء تاءً في الفعل المثال الواوي واليائي في باب الافتعال ويقولون (اتّعَدَ) و(اتَّزَنَ)، وعلل الثمانيني ذلك بقوله: " لاعتلالهما وتقلّبهما من حال إلى حال"[6]، أي الواو والياء.

---

(1) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 466/2.

(2) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل: 197/3.

(3) شرح التصريف: 353 – 354.

(4) شرح التصريف: 354.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 393/5، والممتع الكبير في التصريف: 256، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 12/9 – 13.

(6) شرح التصريف: 354.

وهو ظاهر قول ابن جني إذ قال: " والعلة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاءً أنهم لو لم يقلبوها تاءً لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياءً فيقولون (ايْتَزَنَ) (ايْتَعَدَ) (ايْتَلَجَ)، وإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو قالوا: (مُوتَعِد) و (مُوْتَزِن)، وإذا كان ما قبلها مفتوحًا قلبوها ألفًا فقالوا (يَاتَزِن) و(يَاتَعِد)، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاءً صائرين من قلبها مرةً ياءً ومرة ألفًا ومرةً واوًا إلى ما أريناه أرادوا أن يقلبوها حرفًا جلدًا تتغير أحوال ما قبله وهو باقٍ فكانت التاءُ قريبة المخرج ؛لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة فأبدلوها تاءً وأدغموها في لفظ ما بعدَها وهو التاء فقالوا: (اتَّعَد)، و(اتَّزَنَ)"[1].

أي أنَّ القلب الذي يعتري الواو والياء بسبب تغير ما قبلها جعلهم يقلبونهما إلى حرف التاء وهو الحرف الذي لا يتأثر بما قبله فقالوا (اتَّعَد).

وإلى قول الثمانيني وابن جني ذهب ابن يعيش إذ قال: " ولما رأوا مصيرهم إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها قلبوها إلى تاء ؛ لأنها حرف جلد) "[2]. وبه قال ابن الأثير وابن عصفور والشاطبي وبدر الدين العيني[3].

وممّا تقدّم أرى اتفاق العلماء على علة قلب الواو والياء إلى تاء في أول الفعل المثال في باب الافتعال بقولهم ؛ لأن الواو والياء لا يثبان على حال فأبدلوهما بحرف جلد لا يتأثر بحركة ما قبله وهو التاء، وقد وافق الثمانيني شيخه ابن جني في هذه العلة.

المسألة الرابعة: تصحيح (الواو والياء) في (حَوِلَ) و (صَيِدَ) و (عَوِرَ):

الإعلال: " هو تغير حرف العلة؛ للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء " [4].

أو هو تغير حرف العلة للتخفيف بقلبه، أو إسكانه أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب والإسكان والحذف، فالإعلال مختص بأحرف العلة والهمزة؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير[5].

---

(1) سر صناعة الإعراب: 148/1.

(2) شرح المفصل لابن يعيش: 5/ 393 – 394.

(3) ينظر: البديع في علم العربية: 393/5 والممتع الكبير في التصريف: 257 وشرح الفية ابن مالك للشاطبي: 13/9 والمقاصد النحوية في شروح الألفية: 2107/4.

4() شرح الشافية للرضي: 66/3 – 67.

(5) شرح الشافية للرضي: 66/3 ، وشذا العرف في فن الصرف: 135.

فالقلب: هو قلب حرف علة إلى حرف علة آخر نحو: (قال وباع) فالألف مقلوبة من واو أو ياء إذ الأصل (قَوَل – بَيَع) [1]

والتسكين: هو تسكين حرف العلة الذي كان وزنه يقتضي التحريك، فوزن (يَقُوْل) (يَفْعُلُ)، وعليه فالأصل (يَقْوُلُ) فسكنت الواو ونقلت حركتها إلى الحرف الصحيح قبلها اتقاء لالتقاء الساكنين[2]

أما الحذف: فهو حذف حرف العلة من الكلمة نحو: (يَعِدُ) فأصلها (يَوْعِدُ)[3].

إن من القواعد الصرفية الثابتة التي لا تتغير هي أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، قال ابن الخشاب: " والواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين لا أن يشذ شيء أو يخاف لبس أو يكون التصحيح أمارةً للتصحيح في مثال آخر أو غير ذلك من الموانع للقلب"[4]، سواء أكانت الألف عينًا أم لامًا [5]، ولكن هناك كلمات ذكرها الثمانيني لم تنطبق عليها القاعدة مع أنها تحتوي على واو وياء تحركتا وانفتح ما قبلهما، ولكن بقيت هذه الكلمات على حالتها وهي (حَوِلَ) و (صيدَ)[6] و (عَوِرَ)، فعلّل ذلك الثمانيني بقوله: " فأما قولهم حَوِل وَصَيد وعَوِرَ فإنما صحّت الياء والواو لأنها في معنى ما يكتنفه ساكنان"[7]، ألا تراها أنها في معنى (اعْوَرَّ) و (احْوَلَّ) و (اصْيَدَّ) أي أن (عَوِرَ) و (حَوِلَ) و (صَيِدَ) تعطي المعنى نفسه لـ (اعْوَرَّ واصيدَّ واحْوَلَّ) ، إذن هي بمثابة الكلمة الواحدة وبما أنَّ الواو والياء في اعْوَرَّ واصْيَدَّ قد وقعتا بين ساكنين فقد خرجت عن القاعدة فلا تقلب

(1) ينظر: شرح الشافية للرضي: 66/3، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: 147 – 148.

(2) ينظر: شرح الشافية للرضي: 66/3، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: 147 – 148.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي: 66/3، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: 147 – 148.

(4) المرتجل في شرح الجمل: 107.

5() ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 157/3، وتوجيه اللمع: 339.

6() صيدَ فعل ماض من الصيَد صفة لمن يرفع رأسه كبرًا، ينظر: الصحاح (صيدَ): 447/2.

7() شرح التصريف: 297.

ألفًا.

قال سيبويه: " وأما قولهم: عَوِرَ يَعْوَر وحَوِلَ يَحَوَل وصَيِدَ يَصيَد فإنما جاءوا بهنَّ على الأصل في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو: اعْوَرْرت واحْوَلّلت وابْيَضَضت، فلما كنّ في معنى ما لا بدَّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت ولكنها بنيت على الأصل"[1].

فاعلم إن (عَوِرَ) (فَعِلَ) وكذلك (حَوِل) و (صَيِدَ) وقد بينا أن فَعِل إذا كانت عين الفعل منه واوًا أو ياءً انها تنقلب ألفًا نحو: خاف وهاب، والأصل خَوِفَ و هَيِبَ، ولكن عرض في حوِل وعَوِرَ وصَيِدَ ما منعه من الاعتلال وذلك أن افعلَّ لا تعتل نحو ابْيَضَّ واسْوَدَّ والواو والياء فيها بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك: إحْمَرَّ واشْهَبَّ، وإنما لم تعتل واسْوَدَّ وابْيَضَّ من قبل أنا لو أعللناهما لأدى ذلك إلى ضرب من الإجحاف؛ لإن الياء والواو متى سكناهما فألقينا حركتهما على ما قبلهما إن كان ما قبلهما ساكنًا كما قلنا في: أقام وأجاز، والأصل أقْوَم وأجْوَز، كذلك اعْوَرَّ واصْيَدَّ إذا أعللنا الواو والياء نقلنا حركة الواو والياء الى ما قلبهما، فصار عَارَّ صَادَّ، فيجتمع ساكنان الألف وأول حرف في التشديد فتسقط الألف فيصير عرَّ وصدَّ، وهذا ينقلنا إلى غير معنى، فعدم مثل هذا عند العرب[2].

قال ابن جني: " فإن قال قائل: هلا أعلوا (عَوِرَ) و (صَيِدَ) كما أعلوا خاف وهاب وأصلهما (خَوِفَ) و (هَيِبَ) ؟ فالجواب أن (عَوِرَ) في معنى (اعْوَرَّ) فلما كان اعْوَرَّ لا بد له من الصحة؛ لسكون ما قبل الواو صحت العين في (عَوِرَ) و (حَوِلَ) ونحوهما ؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناهما فجعلت صحة العين في (فَعِلَ) أمارةً؛ لأنه في معنى افْعَلَّ" [3]، أي عندما كانت عَوِرَ بمعنى اعْوَرَّ جيء بها على الأصل صحيحة من دون إعلال.

وبه قال الرضي وأبو الفداء إسماعيل بن علي المعروف بصاحب حماة [4].

المسألة الخامسة: حذف الفاء من مضارع (وَعَدَ و وَزَن وأشباههما):

الحذف في كلام العرب كثير فمتى ما وُجدت العلة الموجبة للحذف حذفوا، ومتى ما احتاجوا

---

(1) الكتاب: 344/4.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 237/5.

(3) المنصف: 259/1.

(4) ينظر: شرح الشافية للرضي: 353/4 و الكناش في فني النحو والصرف: 266/2.

للتخفيف حذفوا.

ونجد الحذف في كلام العرب على ضربين، أحدهما يجب عن علّة أي هناك علة صرفية أوجبت الحذف، والآخر حذفٌ للتخفيف.

وأما الحذف الذي يجب عن علة فإنه ينقاس ويطرد أينما وجدت علته.

أما النوع الآخر من الحذف وهو الحذف الذي يسميه الصرفيون (الحذف الترخيمي) أو (الحذف الاعتباطي) أو (الحذف غير المطرد) ومثاله حذف لام الكلمات التالية: يدٌ ودَمٌ وأخٌ وأبٌ، وأصلها يديٌ ودميٌ وأخوٌ وأبوٌ [1].

قال ابن عصفور: " والحذف على غير قياس يكون في الهمزة والألف والواو والياء والهاء والنون والباء والحاء والخاء والفاء والطاء حذفَتْ الهمزة من قولنا الله، أصله في أحد قولي سيبويه إله فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الالف واللام عوضًا منها "[2].

قال الحملاوي: " والحذف قسمان: قياسي وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف كالاستثقال والتقاء الساكنين، وغير قياسي وهو ما ليس لها ويقال له الحذف اعتباطًا " [3].

والعلة من حذف (الواو) في مضارع (وَعَد) و (وَزَنَ) و (وَرَدَ) و (وَجَدَ)، هو من الحذف الذي يجب عن علة وهو أن الفعل الماضي إذا كان على ثلاثة أحرف وانفتحت فاؤه وعينه ولامه وفاؤه واو فإن الواو تسقط منه في المضارع نحو: وَعَدَ – يَعِدُ ووَزَنَ – يَزِنُ ووَرَدَ – يَرِدُ ووَجَدَ – يَجِدُ، شريطة أن تكون عين مضارعه مكسورة ويشترط أن يكون الفعل مبينًا للمعلوم فلو بُني للمجهول لصحَّ نحو: يُوْعَد [4].

وعلَّل ذلك الثمانيني بقوله: " لأنهم استثقلوا وقوعها بين ياء وكسرة ،فقال قوم: ثقل عليهم الخروج من ياء إلى واو بعدها كسرة، كما ثقل عليهم الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم فلأجل هذا أسقطوها فقالوا: يَعِدُ ويَزِنُ ويَرِدَ ويَجِدُ" [5].

أي وقوع الواو بين الياء التي هي عبارة عن كسرتين والكسرة التي تلي الواو في قولك: يَعِدُ أي

---

(1) ينظر: شرح التصريف: 373 – 374.

(2) الممتع الكبير في التصريف: 394.

(3) شذا العرف في فن الصرف: 138.

(4 ينظر: شرح التصريف: 374.

(5) شرح التصريف: 374.

كسرة العين أوجب حذف الواو.

قال المبرد: " اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع وذلك قولك: وَعَد يَعِدُ، وَجَدَ يَجِدُ، وَسَم – يَسِمُ، وسقوطها ؛ لأنها وقعت موقعًا تمتنع فيه الواوات وذلك أنها بين ياء وكسرة "[1].

سبب حذف الواو في (يَعِدُ) لأنها وقعت بين ياء وكسرة وكذلك المضارع على وزن يَفْعِل[2]، والأصل يَوْعِد فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها.

وبه قال الأنباري وابن عصفور والمرادي والرعيني [3].

وذهب الكوفيون إلى أن الواو حذفت من يَعِدُ و يَزِنُ، للفرق بين اللازم والمتعدي، وحجتهم في ذلك أن الأفعال تنقسم إلى لازم ومتعدٍ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أن يفرق بينهما فابقوا الواو في مضارع اللازم نحو: وَجِلَ – يَوجَل، وحذفوا الواو من المتعدي نحو: وَعَدَ – يَعِدُ، وكان المتعدي أولى بالحذف ؛ لأن التعدي صار عوضًا من الحذف.

واعترضوا على حذفها لوقوعها بين ياء وكسرة، قالوا: لأن هذا يبطل بقولهم أعِد ونعد وتَعد، والأصل أوْعَد، فهي هنا لا تقع بين ياء وكسرة [4].

ثم أردف الثمانيني قائلًا: " ولما أسقطوها مع الياء أسقطوها مع جميع حروف المضارعة فقالوا: تَعِدُ ونَعِدُ وأعِدُ وإنما أسقطوها في جميع حروف المضارعة ؛ لأنها مساوية للياء في كونها حرف مضارعة، والعلة في إسقاطها هي وقوعها بين الياء والكسرة " [5].

قال المبرد: " وجعلت حروف المضارعة الأُخر توابع للياء؛ لئلا يختلف الباب ؛ ولأنه يلزم

---

(1) المقتضب: 88/1.

(2) ينظر : الأصول في النحو: 276/3 ، و المنصف: 207.

(3) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 644/2، و الممتع الكبير في التصريف: 120، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: 1631/3، و اقتطاف الازهار والتقاط الجواهر: 53.

(4) ينظر: المنصف: 188/1، والانصاف في مسائل الخلاف: 633/2، وائتلاف النصرة: 133.

(5) شرح التصريف: 374.

الحروف ما لزم حرفًا منها إذا كان مجازها واحدًا " [1].

أي أتبع حذف الواو مع الياء جميع أحرف المضارعة الأخرى، وزاد المبرد تعليلًا آخر وهو لئلا يختلف الباب ؛ لأن يعد وأعد تَعِد كلها تعطي المعنى نفسه [2]

ويرى ابن عصفور أن حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في يَعِدُ ثم تُحمل في أعِد ونَعِد وتَعِد، أي تتبع في الحذف الياء في قوله يَعِدُ [3] ؟

ويرى الثمانيني أن العلة في إسقاط الواو هي وقوعها بين ياء وكسرة وهذا يدلك أنها إذا زالت الكسرة بعدها صحت ولم تسقط كقولهم: وَجِلَ، يَوْجَل ووَسِنَ يَوْسَن [4].

والذي يضبط هذا كلّه قوله تعالى: ((لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)) [الإخلاص: 2]، فأسقطوا الواو في يلد؛ لأنها وقعت بين ياء وكسرة، وثبتت في يولد ؛ لأن بعدها فتحة وقبلها ضم.

فإنْ قيل: وَجَدَ – يَجُدُ، فقد سقطت الواو وبعدها ضمّة ؟ قيل: هذه الضمة عارضة وإنما جاءت الضمة بعد أن سقطت الواو، والأصل يَوْجِد، فسقطت الواو للعلة التي ذكرناها، ثم ضمَّ قومٌ على طريق الشذوذ فقالوا: يَجُدُ، والأفصح هو الكسر [5].

فإنْ قيل: لمَ استثقلوها بين ياء وكسرة ؟ ولم يستثقلوها بين ياء وضمة والضمة أثقل ؟ قيل: إن الكسرة ياء صغيرة فكأنها وقعت بين ياءين، فثقلت عليهم، والضمة من الواو فلم تُستثقل الضمة بعدها كاستثقال الكسرة، فإن قيل: وَهَبَ يَهَب: فقد سقطت الواو وبعدها فتحة، قيل: الأصل يَوْهِب سقطت الواو للغة التي ذكرناها ثم فتح العين لأجل حرف الحلق وهو الهاء [6].

وخلاصة القول: نجد إجماعًا من العلماء في علة حذف الواو في يَعِدُ ؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، إلا الكوفيين الذين قالوا: حذفت الواو للتفريق بين اللازم والمتعدي، وهو ما يُسْتَبْعَدُ ؛ لأن اللازم معروف والمتعدي معروف، فلا أرى في هذا علةً مقنعة.

كما نجدهم يجمعون على اتباع أحرف المضارعة للياء ؛ لأن الياء من حروف المضارعة،

---

(1) المقتضب: 88/1.

(2) ينظر: المقتضب: 88/1.

(3) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 120.

(4) ينظر: شرح التصريف: 120.

(5) ينظر: الصحاح [وَجَدَ]: 109/2، والممتع الكبير في التصريف: 280 – 281.

(6) ينظر: شرح التصريف: 375 – 376.

فتبعتها بقية الحروف، ثم أقول ما قال به المبرد من أنهم أتبعوا أحرف المضارعة للياء لئلا يختلف الباب ؛ لأن يَعِدُ تعطي معنى تَوْعِد نفسه.

المسألة السادسة: حذف الهمزة من مضارع (أكرم) وشبهه:

من أبرز سمات اللغة العربية هي أنها لغة تبحث عن الخفة فأينما وجد موضع فيه ثقل ذهبت اللغة إلى تخفيفه، وقد جاء في اللسان:" إن الخفة ضد الثقل والرجوح، وهي خفة الوزن وخفة الحال وخفَّ القومُ خفوفًا، أي قلُّوا، وقد خفّت زحمتهم، والتخفيف ضد التثقيل، ومنه قول بعض النحويين استخفَّ الهمزة الأولى فخففها " [1].

وقد تقدم الكلام أن الحذف في اللغة على ضربين، إمّا أن يكون واجبًا في علة أو أن يكون حذف للتخفيف، وقد تقدم الكلام على الضرب الأول، أما الضرب الثاني فقد قال الثمانيني: " إذا كان الفعل على أَفْعَلَ وأخبر المتكلمُ عن نفسه بالمضارع فإنه يجب أن يقول: أكرمتُ فأنا أُأَكْرِمُ، وأحْسَنْتُ فأنا أُأَحْسِنُ ؛لأن حرف المضارعة يجب أن يزيد على حرف الماضي " [2]

أي أن الفعل الماضي إذا كان على وزن (أفعل) نحو أكْرَم وأحْسَن وأراد المتكلم أن يخبر عن نفسه فالأصل أن يقول: أُأَكْرِم، فالهمزة الأولى همزة المضارعة، والهمزة الثانية همزة الفعل.

قال ابن إياز: " أما أَكْرِم فأصله (أُأَكْرِم) بهمزتين الأولى همزة المتكلم والثانية الزائدة في أَكْرَم"[3]، أي إن الهمزة الأولى همزة المضارعة.

فإذا كان الفعل الماضي ثلاثة صار المضارع أربعة: نحو ضَرَبَ – يَضْرِبُ، وإذا كان الماضي أربعةً صار المضارع خمسة نحو: دَحْرَج – يُدَحْرِجُ وأنا أُدَحْرِج، فكان ينبغي أن يقول أكرمت فأنا أُأَكْرِم، إلا أنَّ الثمانيني علل حذف إحدى الهمزات فقال: " إلا أنَّه ثقل عليهم أن تجتمع همزتان في كلمة واحدة"[4]، ثم علَّل سبب حذف الثانية فقال: " ولم يجدوا بُدًا من إسقاط إحداهما ولم يجز أن يسقطوا الأولى ؛ لأنها حرف المضارعة وهي المضمومة، فأسقطوا الثانية وهي المفتوحة؛ لأنها بإزاء الدال من أُدَحْرِج، فقال المتكلم: أنا أُكْرِم فصار المضارع على أربعة لنقصان الهمزة التي كانت في

(1) ينظر: لسان العرب [خفّف]: 79/9 – 80.

(2) شرح التصريف: 380.

(3) شرح التعريف بضروري التصريف: 237.

(4) شرح التصريف: 380.

ماضيه"[1].

قال ابن السراج: " أكرم، يُؤَكْرِمُ، مثل (يُدَحْرِجُ) فاستثقلوا ذلك لأنه كان يلزم منه أن يقول: أنا أكْرِم مثل أدَحْرِج، أُأَكْرِمُ، فحذفوا الهمزة استثقالًا لإجتماع الهمزتين، ثم أتبعوا باقي حروف المضارعة الهمزة، وكذلك يفعلون، ألا تراهم حذفوا الواو من (يعد) استثقالا لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أسقطوها مع التاء والألف والنون، فقالوا: أعد ونعد وتعد، فتبعت الياء أخواتها التي تأتي للمضارعة، فالذي أبدل الهاء من الهمزة فعل ذلك استثقالا، لئلا يلزمه أن يجمع بين همزتين في أنا أفعل، وأبدل فلم يحذف شيئًا"[2].

فالاستثقال علة تؤدي إلى التخفيف، والتخفيف في لفظة أُكرم حدث بحذف الهمزة كما قال ناظر الجيش: " من الحذف المطرد حذف همزة أفعل من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول كقولك: أكَرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِم و مُكْرَم، والأصل فيه أن يقال: يُؤكْرِمُ ومُؤكْرِمُ و مُؤكْرَم، ولكن حذفت الهمزة من أُأكرم استثقالًا لتوالي همزين في صدر الكلمة"[3].

ولكن العيني ذهب إلى كراهية اجتماع الهمزتين، فهو يرى أن حذف الهمزة في قولك: أُأكرم كراهة اجتماع الهمزتين للاستثقال [4].

ثم أوضح الثمانيني سبب حذف الهمزة مع جميع أحرف المضارعة الأخرى مع أنها لا تستثقل معها، فقال: "ولما أسقطوا الهمزة في فِعْلِ المتكلم أسقطوها في جميع حروف المضارعة فقالوا: نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، حتى يتفق لفظ الفعل ولا يختلف تصريفه " [5].

أي إنهم عندما أسقطوا الهمزة في أكرم أسقطوها مع الأحرف الأخرى حتى لا يختلف تصريف الفعل كأن تقول: أُكرمُ ثم تقول: يُؤكْرِمُ و تُؤكْرِم، فأتعبوها الحذف وهو قول ابن الورَّاق إذ يرى أن إتباع سائر أحرف المضارعة الحذف لئلا يتخلف طريق الفعل، نحو: أكْرَمَ، يُكْرِمُ، تُكْرِمُ، نُكْرِم[6].

---

(1) شرح التصريف: 380 – 381.

(2) الأصول في النحو: 333/3.

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 5197/10.

(4) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 2130/4.

(5) شرح التصريف: 381.

(6) ينظر: علل النحو: 183.

وإلى هذا القول ذهب الانباري والرعيني [1].

ثم أوضح الثمانيني حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول فقال: " حذفوها في اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما مشتقان منه " [2]، أي أن الذي أوجب حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول هو أنهما مشتقان من الفعل المضارع، فقالوا: مُكْرِم و مُكْرَم.

وبه قال ناظر الجيش وهو ما ذهب إليه السيوطي من أن أُكْرِم أصله أُأَكْرِم، فحذفت الهمزة فصار أُكرم وحمل عليه نُكْرِم وتُكْرِم ويُكْرِم ومُكْرِمٌ و مُكْرَمٌ، طردًا للباب [3].

والذي يُستخلص مما سبق، إن الاستثقال هو سبب حذف الهمزة في أكْرِم وهو قول ابن السراج وناظر الجيش والثمانيني، أما العيني فيرى كراهة اجتماع الهمزتين، وقد أجمع العلماء على إتباع بقية أحرف المضارعة الحذف، وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول طردًا للباب، إلا الثمانيني فقد قال في حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول هو أنهما اشتقا من الفعل المضارع، وهو ما أقول به، ثم أوضح الثمانيني سبب حذف الهمزة الثانية دون الأولى هو أن الأولى تدل على معنى والثانية لا تدل على معنى، وحذف ما لا يدل أولى، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري [4].

وعلى الرغم مما ذكر فإن الحذف جاء للثقل وبه أجمع العلماء وإن اختلف في التعبير عن ذلك.

النتائج

- إن جميع التعليلات التي أوردها الثمانيني في كتابه كانت موافقة إلى حد كبير تعليلات القدماء أمثال الخليل وسيبويه والمبرد وابن جني.
- إن جميع التعليلات على اختلافاتها وكيفياتها ترجع إلى الخفة والاستثقال ؛ لأن العرب تبحث عن الخفية في كلامها.
- كانت تعليلات الثمانيني تعليلات مفصلة تفصيلا يفهمه كل دارس بشكل يتوافق مع شخصيته العلمية.

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 646/2، واقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر: 54.

(2) شرح التصريف: 381.

(3) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 463/3.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 646/2.

– لم تقتصر التعليلات في هذا الكتاب على الصرف بل شملت الصوت والنحو ولكنها قليلة قياسا على التعليلات الصرفية .

– كان الثمانيني يرد بعض الآراء ويحسن بعضها ويخطئ بعضها بناء على ما يذكره من حجج تبين بطلان ذلك الرأي أو تحسينه أو قوّته إذ كانت آراؤه بناءة ولا يطلق أي رأي جزافا.

المصادر والمراجع

القران الكريم.

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، 1385هـ – 1965م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب،: أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1418هـ –1998م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: 779هـ) تحقيق: عبد الله حامد النمري، الناشر: هي رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (1402هـ/1982م).
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1991 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، سنة الولادة 513هـ/ سنة الوفاة 577هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر دار الفكر، دمشق.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ إيجاز التعريف في علم التصريف ،: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت:672هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،1422هـ – 2002م.

❖ البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة 1420هـ.

❖ البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ابو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي، (ت:749هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428 هـ – 2008 م.

❖ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: 392هـ)،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط،دار القلم – دمشق.

❖ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، عام 1999م، الطبعة الأولى.

❖ سر صناعة الإعراب: أبي الفتح عثمان بن جني (ت:392هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1985م.

❖ شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت: 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط20، 1400 هـ–1980م.

❖ شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، مصر (1410هـ–1990م).

❖ شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: 442هـ)، تحقيق: ابراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، السعودية 1419 هـ– 1999م.

❖ شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز (المتوفى: 681 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2002 م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن– المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ، محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، 1395 هـ – 1975 م.

❖ شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الموصلي (ت643هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ – 2001م.

❖ شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت: 368هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 2008م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ – 1987 م.

❖ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي سنة الوفاة 175هـ تحقيق د مهدي المخزومي/د إبراهيم السامرائي الناشر دار ومكتبة الهلال.

❖ القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى(ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م.

❖ الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ – 1988م.

❖ الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: 2000 م.

❖ لسان العرب: ابن منظور (ت: 711هـ)، المحقق: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار النشر: دار المعارف القاهرة ، عدد الأجزاء: 6.

❖ اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

❖ مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: 291هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، دت دط .

❖ المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ) المحقق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

❖ مراح الأرواح: أحمد بن علي بن مسعود، مع حاشية ضياء الإصباح،مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع، باكستان.

❖ المرتجل (في شرح الجمل): أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 – 567 هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)1972.

الطبعة: دمشق، 1392 هـ – 1972 م.

❖ المستقصى في علم التصريف: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 2003م.

❖ معجم القراءات: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2002م.

❖ المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

❖ المفراح في شرح مراح الأرواح: حسن باشا بن علاء الدين الأسود، تحقيق حسين عبد إسماعيل (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، 2005م.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الإمام أبو إسحاق الشاطبي،(ت790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرون، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ –2007م.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ – 2010 م.

❖ مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

❖ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت:285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

❖ الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت:669هـ) ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى، 1996م.

❖ المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى، في ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م.

❖ المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثالثة، 1428 هـ – 2007 م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

References

The Holy Quran.

• Al-Hadithi, Kh. (1965). *The Grammatical Term in Sibawayh's Book* (1st ed.) Al-Nahda Library press. Baghdad.

• Al-Sarraj, M. S. (1996). *Fundamentals of Grammar*. Al-Risala Foundation press. Beirut. Lebanon.

• Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resorption Of Beatings from The Tongue of The Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library for Publishing and Distribution. Cairo.

• Al-Gharnati, A. Y. (1982). *Picking Flowers and Picking Up Jewels*. Master dissertation at the Faculty of Sharia, Umm Al-Qura University. Saudi Arabia.

• Al-Shajari, D. H. (1991). *Amali Ibn al-Shajari* (1st ed.). Al-Khanji Library press. Cairo.

• Al-Anbari, A. M. (N.D). *Justice in contention between the grammarians the Basrans, and the Kufis*. Al-Fikr for Printing and Publishing. Damascus.

• Hisham, A. Y. (N.D). *The clearest trails to the millennium of Ibn Malik*. Al-Fikr for printing, publishing and distribution. Damascus.

• Jamal Al-Din, M. A. (2002). *Brief definition in the science of morphology* (1st ed.). Deanship of Scientific Research at the Islamic University press. Madinah. Saudi Arabia.

• Al-Andalusi, M. Y. (1999). *Interpretation of The Ocean*. Al-Fikr press. Beirut.

• Al-Athir, M. A. (1999). *Al-Badi' in the science of Arabic* (1st ed.). Umm Al-Qura University. Makkah. Saudi Arabia.

• Al-Zubaidi, M. M. (1999) *Taj Al-Aroos from the jewels of the dictionary*. Al-Hidaya press. Cairo.

• Al-Halabi, M. Y. (2007). *Introduction to rules explaining the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam for Printing. Cairo. Egypt.

• Al-Muradi, B. H. (2008). *Tawdih Al Maqasid and Al Masalik in explanation Alfiat Abn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Syria.

• Jinni, O. (N.D). *Characteristics* (4th ed.). The Egyptian General Book Organization. Egypt.

• Al-Samin Al-Halabi, Sh. A. (2008). *Al-durr Al-masoon In the Science of The Hidden Book*. Al-Qalam press. Damascus.

• Al-Fawzan, A. S. (1999). *The Guide of The Traveler Explanation of The Alfiya Of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Muslim for Publishing and Distribution. Saudi Arabia.

• Jinni, O. (1985). *The secret of making syntax* (1st ed.). Al-Qalam press. Damascus.

• Al-Hamlawi, A. M. (N.D). *Shaza Al-Urf in the Art of Morphology*. Al-Rushd Library. Riyadh.

• Al-Masry, A. A. (1980). *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath press. Cairo.

• Jamal al-Din, M. A. (1990). *An Explanation of Facilitating The Benefits* (1st ed.). Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising. Egypt.

• Al-Thamani, O. Th. (1999). *Explanation of the Morphology* (1st ed.). Al-Rushd Library. Saudi Arabia.

• Iyaz. (2002). *Explanation of the definition of the necessity of Morphology* (1st ed.). Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution. Jordan.

• Najm Al-Din, A. A. (1975). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajib, with an explanation of his evidence for the great scholar Abd al-Qadir al-Baghdadi*. Al-Kotob Al-Ilmiyyah press. Beirut, Lebanon.

• Al-Mawsili, Y. A. (2001). *Explanation of the detailed* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut, Lebanon.

• Al-Marzban, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami. Beirut, Lebanon.

• Al-Farabi, I. H. (1987). *Al-Sihah is the crown of the language and the authenticity of Arabic* (4th ed). Al-Ilm for Millions press. Beirut.

• Al-Farahidi, A. A. (1986). *Al-Ain* (1st ed.). Al-Hilal Library and Publishing House. Baghdad.

• Al-Fayrouzabadi, M. M. (2005). *The Ocean Dictionary* (8th ed.). Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution. Beirut. Lebanon.

• Sibawayh, A. Q. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

• Al-Fida, A. A. (2000). *Al-Kanash in Grammar and Morphology, Al-Malik Al-Mu'ayyad.* Modern Library for Printing and Publishing. Beirut. Lebanon.

• Ibn Manzoor A. (1981). *Lisan Al Arab*. Al-Maarif press. Cairo.

• Al-Sayegh, M. H. (2004). *Al-Lamha in explanation Al-Milha* (1st ed.). Medina. Saudi Arabia.

• Al-Abbas, A. Y. (N.D). *Councils of a fox*. Al-Maarifa press. Beirut. Lebanon.

• Al-Mursi, A. I. (1996). *Dedicated* (1st ed.). Arab Heritage Revival press. Beirut.

• Al-Isbah, A. M. (2012). *Marah al-Arwah*. Al-Madina Library for Printing. Pakistan.

• Al-Khashab, A. A. (1972). *Al-Murtajil (in explaining the sentences).* Damascus press. Damascus.

• Al-Khatib, A. M. (2003). *The Researcher in the Science of Morphology* (1st ed.). Al-Orouba for Publishing and Distribution. Kuwait.

• Al-Khatib, A. M. (2002). *Lexicon of Readings* (1st ed.). Saad Al-Din for Printing, Publishing and Distribution. Damascus.

• Mustafa, I. (N.D). *The Intermediate Lexicon*. Al-Dawa press. Egypt.

• Al-Aswad, H. A. (2005). *Al-Mifrah in explaining the Marah al-Arwah*. College of Education for Human Sciences, University of Tikrit. Iraq.

• Al-Shatibi. I. M. (2007). *Al-Maqasid Al-Shafia in explanation Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiya Ibn Malik)* (1st ed.). Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage press. Makkah.

• al-Ayni, B. M. (2010). *Grammatical Purposes In Explaining The Evidence Of The Explanations Of The Millennium - Which Is Famous For Explaining*

The Major Evidence (1st ed.). Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation. Cairo. Egypt.

• Al-Razi, A. F. (1979). *Maqayis al-lughah*. Al-Fikr press. Beirut

• Al-Mubarrad, M. Y. (1994). *Muqtadab.* World of books press. Beirut.

• Asfour, A. M. (1996). *Al Mumta Al Kabeer in Al Tasrifi* (1st ed.). Library of Lebanon press. Lebanon.

• Al-Mawsili, O. J. (1954) *Al-Mansif by Ibn Jinni* (1st ed.). Old Heritage Revival press. Beirut.

• Al-Anzi, A. Y. (2007). *The Abbreviated Curriculum in the Sciences of Syntax and Morphology* (3rd ed.). Al-Rayyan Institution for Printing, Publishing and Distribution. Beirut. Lebanon.

• Al-Suyuti, J. A. (N.D). *Hama al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. The Tawfiqi Library press. Egypt.